مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٣٨٤

المعقودة يوم الثلاثاء
٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غمباري	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد ميريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيم

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/611)

94-85707

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها

بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/611)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي أنغولا والبرتغال يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتعبة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونيم "مبندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كاتارينو (البرتغال) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1994/611. ومعروض على المجلس أيضا الوثيقة S/1994/628، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة من رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، وستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1994/637.

أود كذلك أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التنقيحات التالية التي ستجري على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/628 في صيغته المؤقتة.

تضاف في بداية مشروع القرار عبارة «إن مجلس الأمن».

في السطر الثاني من الفقرة الحادية عشرة من ديباجة النص الانكليزي ينبغي الاستعاضة عن عبارة "the prompt" بـ "their prompt"

في السطر الأول من الفقرة الرابعة من المنطوق ينبغي الاستعاضة عن عبارة «دون شرط» بكلمة «رسميا».

أخيرا، وفي السطر قبل الأخير من الفقرة الرابعة من المنطوق، ينبغي الاستعاضة عن كلمة «الموارية» بـ «المماطلة».

المتكلم الأول ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا وبالأصالة عن نفسي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإننا واثقون بأن خبراتكم الدبلوماسية الواسعة ومهاراتكم الفكرية التي أبديتموها في مناسبات عديدة لخير ضمان لنجاح أعمال هذه الهيئة الهامة.

أود أيضا أن أهنئ الرئيس السابق السفير كولن كيتنغ على الطريقة الحكيمة والقديرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقدير حكومة أنغولا للجهود التي يبذلها الأمين العام السيد بطرس بطرس - غالي من أجل تحقيق السلم والتفاهم في أنغولا، وخاصة من خلال ممثله الخاص السيد اليون بلوندين بي الذي يضطلع، بفعالية وتفان بدور الوساطة الذي لا يخلو من المصاعب. إن تلك الجهود عنصر أسهم في إحراز التقدم في المحادثات. وقد أكدت حكومتي مرة أخرى ثقتها في أداء فريق الوساطة وستواصل بأفضل الطرق تقديم تعاونها للجهود المبذولة.

وأود أن أشير إلى النوعية الممتازة التي يتسم بها تقرير الأمين العام عن أنغولا الذي يعكس بوضوح التطورات التي طرأت على الحالة في المجالات السياسية والعسكرية والانسانية، ويبرز الجهود الإضافية المبذولة للتعجيل بعملية السلم. إلا أن حكومتي ترحب مع التحفظ بالإشارة الواردة في التقرير حول مستقبل بعثة الأمم المتحدة في أنغولا.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لحكومة زامبيا ولسعادة السيد فريدريك تشيلوبا لما يبديه هو وبلاده من استعداد لاستضافة محادثات السلم، ولأشكر الدول المراقبة الثلاث لاتفاقات السلم - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية - والدول الأعضاء في اللجنة المخصصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية على التزامها بالسعي إلى إيجاد حل تفاوضي سريع للصراع.

لقد حظيت الحالة في أنغولا منذ وقت طويل باهتمام المجلس الذي سنحت له الفرصة في الماضي لأن يحدد سببها الرئيسي، أي الانتهاك من جانب واحد "لاتفاقات السلم" لأنغولا، والذي ذكر أن الطريق الوحيد للتوصل إلى حل حاسم ودائم يكمن في التفاوض بشأن صيغة تستند إلى "اتفاقات السلم" لأنغولا والأسس الأخرى المتفق عليها وإلى نتيجة الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وإلى قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وفي هذا الإطار التزمت حكومة أنغولا منذ بداية الأزمة التي تلت الانتخابات بايجاد حل سريع وعادل ودائم، وبادرت بالتفاوض مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على الرغم من انتهاك منظمة يونيتا لاتفاقات السلم وخرقها لقواعد النظام الدستوري القانوني لجمهورية أنغولا باللجوء إلى سبل غير دستورية للإطاحة بالحكومة والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة شرعيا والإصرار على تكثيف الحرب لتوسيع نطاق الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

وعلى الرغم من هذه الرغبة التي أبدتها الحكومة شهدنا في غضون العامين الماضيين تصعيدا للصراع وتأخيرا مفرطا ومتعمدا في مواصلة المفاوضات من جانب يونيتا. كما أننا أدركنا عدم قدرة المجتمع الدولي، وبوجه خاص الأمم المتحدة، على صد الأهداف العدوانية وتشجيع عملية السلم في أنغولا.

فالقرارات المتعاقبة التي اتخذها هذا المجلس والتي تشتمل على تدابير إلزامية لم تنفذ بالكامل؛ وفي نفس الوقت ليس هناك ضغط دولي يرغم يونيتا على أن تبدي قدرا أكبر من المرونة وأن تثبت عمليا حرصها على تحقيق سلم عادل.

وقد أسهمت هذه العوامل في فشل الجولات السابقة حيث كانت تثار في كل جولة عقبات إضافية تفتقر إلى أي أساس سياسي أو قانوني أو أخلاقي في ضوء أسس التفاوض المقبولة بالإجماع باعتبارها نافذة لعملية السلم.

وفي كل جولة من المحادثات عقدت حتى ذلك الحين أبدت حكومتي أقصى قدر من المرونة وقدمت تنازلات عديدة.

بيد أننا ندرك أنه كلما قدمت الحكومة تنازلات بهدف تحقيق النتائج طلب منها إبداء المزيد من المرونة دون أي بادرة من الطرف الآخر الذي يتخذ، بعكس ذلك، موقفا متعنتا وعدوانيا في الميدان العسكري مسببا شعورا عاما بالاحباط والريبة.

ومن ناحية أخرى، ترى حكومة أنغولا أن الضغط الذي تمارسه يونيتا لاقناع الأمم المتحدة بسحب قواتها من أنغولا - في وقت تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور حاسم للتوصل إلى تفاهم لاعادة اقرار السلم في محادثات لوساكا - إنما ينم عن سوء نية ويمثل موقفا غير بناء.

إن الحكومة الأنغولية تسترعي الانتباه إلى هذا الخطر وتؤكد الحاجة إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للرد على نوايا يونيتا مباشرة.

وبروح من حسن النية والمصالحة الوطنية وافقت الحكومة عند تشكيلها وعقب الانتخابات الأولى مباشرة على إدماج أعضاء المعارضة بما فيهم أعضاء يونيتا في الحكم وخصصت لهم المناصب الوزارية لوزارات الثقافة والزراعة والأشغال العامة وإعادة الاندماج الاجتماعي وكذلك منصبي نائب وزير الدفاع ونائب رئيس أركان القوات المسلحة، بالاضافة إلى مناصب عالية أخرى في الدولة.

وفي مرحلة لاحقة من المحادثات وافقت الحكومة على مبدأ توسيع نطاق مشاركة يونيتا على مستوى الحكومة المركزية والمجالس الاقليمية والبلدية والمحلية. وفي هذا الصدد، قدمت ليونيتا عددا إضافيا من

المناصب الحكومية بما في ذلك منصب وزير لكل من وزارة التجارة والصحة والسياحة والفندقة ومواد البناء ومنصب نائب وزير لوزارة الجيولوجيا والمناجم ونائب وزير لوزارة الإعلام بالاضافة إلى ثمانية مناصب محافظين ونواب محافظين وكذلك منصب رئيس الحكومة المحلية في اثنى عشر مجلسا للبلدية وسلطة محلية. علاوة على ذلك، قررت الحكومة أن تتخلى ليونيتا عن ستة مناصب رؤساء بعثات دبلوماسية أو مناصب سفراء.

وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ وكتعبير آخر عن المرونة قررت حكومة أنغولا، بروح المصالحة الوطنية وبهدف تضافر الجهود صوب تعمير البلد واحلال السلم والوحدة، أن ترد على الاقتراح المقدم في ١٧ آذار/مارس من قبل فريق الوساطة بضم شخصيات من المعارضة في الحكومة - مما يدل على رغبتها في النظر في توسيع نطاق مشاركة يونيتا في الحكومة.

هذا دليل ناصع على أن الحكومة بلغت بالفعل أقصى حد ممكن في تنازلاتها وفي مرونتها. وهي تعتقد أن على منظمة يونيتا الآن أن تتخذ خطوات جادة وأن تبدي، من خلال الأعمال، أنها مهتمة بإيجاد حل تفاوضي للصراع الذي خلقته بنفسها. ولهذا من الأهمية بمكان أن يبدي المجتمع الدولي تصميما متواصلا في تضامنه مع الحكومة ليقنع المجموعات السياسية المختلفة في البلد، بالاضافة الى السكان بصفة عامة، بأن يقدروا المرونة التي أبدتها الحكومة حتى الآن وأن يفهموا جدوى المرونة المطلوبة من الطرف الآخر.

هذه الفرصة الحيوية لايجاد سلم دائم في أنغولا مطروحة على طاولة التفاوض وينبغي ألا تبدد أو تستخدم كوسيلة لتبرير مزيد من تأخير عملية السلم. لقد آن الأوان لاتخاذ نهج ومواقف بناءة من جانب يونيتا. ورغم أن محادثات لوساكا، التي تجري لأكثر من ستة شهور، أسفرت عن تقدم ملموس - وأشدد على "تقدم ملموس" - فلا يزال هناك شوط يجب أن يقطع فيها لأن يونيتا تتخذ في بعض الأحيان مواقف تتناقض مع القانون الدستوري الأنغولي. وإذا قبلت تلك المواقف، فإن ذلك سيكون بمثابة هزيمة لهدف اقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب خالية من أية قيود عرقية أو جهوية أو عنصرية ومن أي تمييز، في أنغولا.

وليس من المنصف أن نعقد مقارنة فيما بين حل الصراع الجنوب افريقي والصراع في أنغولا، كما يدعي البعض. إن الدرس الوحيد الذي يمكن للأنغوليين أنفسهم أن يستخلصوه من الانتخابات التي جرت في جنوب افريقيا هو أن كلا الطرفين المتناحرين نبذا العنف والحرب من أجل المشاركة في الأنشطة السياسية، وأن البانتوستانات قد دمرت، واستعيد النظام، بينما رفضت يونيتا، في حالة أنغولا، نتائج الانتخابات ولجأت الى العنف وأمعنت فيه كوسيلة سياسية لتحقيق أهدافها وعندما تقرر يونيتا أن تحذو حذو جنوب افريقيا وأن تقتدي بها، بوقف العنف والحرب، عندئذ سيتحقق السلم والهدوء في بلدي، أنغولا.

إن السيناريو السياسي في جنوب افريقيا مختلف اختلافا جذريا عن نظيره في أنغولا. ولهذا، ينبغي أن يجبر المجتمع الدولي يونيتا على وقف الحرب ومواجهة الحقائق، والسير على طريق الديمقراطية، التي تشكل الحل السياسي الوحيد للصراع الأنغولي.

لقد أوضح الأمين العام في تقريره (S/1994/611) أن الحالة العسكرية في أنغولا تتدهور، لأن يونيتا زادت، في الشهور الأخيرة، أعمالها العدوانية بهدف احتلال مساحات أكبر من الأراضي وتعويق طريق التنمية الاقتصادية في البلد وفي مواجهة حملة الحرب هذه، التي أسفرت عن إبادة حقيقية لشعب أنغولا وتدمير البلد، تشعر الحكومة بأن عليها أن تضطلع بمسؤوليتها الدستورية وأن تدافع عن الشعب وعن السيادة الوطنية لأنغولا ووحدة أراضيها، أينما وحيثما تعرضت للخطر.

إن تصعيد الأنشطة العسكرية من جانب يونيتا، في أنغولا، لا يمكن تحقيقه إلا بسبب الدعم المستمر الذي لا تزال تتلقاه من زائير، البلد المجاور، الذي يستخدم كنقطة عبور لإعادة تموين قوات يونيتا وكقاعدة تشن منها هجماتها العسكرية. تمتلك الحكومة الأنغولية الدليل الذي يثبت اشتراك النظام الزائيري الحالي في دعم يونيتا، مما يعد انتهاكا صارخا لحظر الأسلحة والوقود المفروض من جانب مجلس الأمن ضد هذه المنظمة.

وبالنظر الى خطورة الحالة ومشاركة زائير، كما وصفته المذكرة المرسلة الى المجلس وآخر التقارير عن امدادات التموين عن طريق الجو من زائير والتي سنقدمها للمجلس تطالب الحكومة الأنغولية بكل قوة أن

يصدر المجلس تعليماته الى لجنة الجزاءات، وهي هيئة بالغة الأهمية مشكلة بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، بأن توفد فريقا الى زائير للتحقيق في تلك الاتهامات، والتوصية بالتدابير اللازمة لوقف تلك العمليات.

إن الطائرات المتورطة في انتهاك الحظر، التي تطير من زائير، ترتبط بعدة شركات خاصة، ومن بينها فيكونت في ٧٤٤، ونورد أطلس إن ٢٥٠١، واليكترا إل ١٨٨، وبريطانيا - ٣١ (بي آر ٣١)، ودوغلاس دي سي ٦، واليوشين آي ١٧٦، وتي إس أيه (ترانس سيرفيس ايرلفت)، وبال (بلو اير لاين) وغويلا إير وتاك (ترانس اير كارغو) ويوتير وبيه، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وقد استخدمت مطار انجيلي في كينشاسا ومهبطي الطائرات جي ٦٥٢ دي ويو جي ٦٥٢ دي، وانتقلت بعد ذلك الى مهابط أخرى للوصول الى قافونغو (في محافظة لوندا نورتي الأنغولية الغنية بالمناجم والى المدن الأخرى في وسط أنغولا. إنني أشير فقط الى بعض التقارير التي تلقيناها والتي تستطيع حكومتي على أساسها أن تقدم الدليل على تورط زائير.

إن تورط زائير في الصراع الأنغولي معروف في ضوء ما يترتب على استخدام أراضي زائير من جانب يونيتا، لتسهيل حركتها ولشن الهجمات في أنغولا. إن تورط زائير المباشر والصارخ في زعزعة استقرار أنغولا يشكل عملا من أعمال العدوان ضد بلدي، في ضوء تعريف الأمم المتحدة للعدوان في عام ١٩٧٤. وعلاوة على ذلك، يشكل هذا العمل انتهاكا صارخا لحظر إمداد يونيتا بالأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٨٦٤ (١٩٩٣) الذي نسترعي في ضوئه اهتمام مجلس الأمن بصفة خاصة الى هذه المسألة.

لقد جعل تصعيد الحرب وإطالة أمدها من جانب يونيتا الحالة الإنسانية في أنغولا مفجعة على نحو متزايد، وإن آثارها تلحق الأذى الآن بنسبة كبيرة من السكان. وأذكر المجلس بأنه منذ أن استأنفت يونيتا الحرب، تشرد أكثر من ٣ ملايين شخص وهرب عدة آلاف يعيشون الآن لاجئين في البلدان المجاورة، بينما بترت أطراف آلاف آخرين، لا سيما ضحايا الألغام البرية المزروعة على نحو عشوائي، ويقدر عدد أعضاء تلك المجموعة الآن بما يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ في جميع أنحاء البلد. لقد تحولت مدن بأكملها، مثل كويتو وهوامبو، الى أنقاض وشهدت مدن عديدة هياكلها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية تدمر كليا أو جزئيا.

ونتيجة لهذه الحالة، تفاقمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاشت في ظلها غالبية الأسر الأنغولية، وتسببت في معدلات مرتفعة جدا من الفقر المدقع وسوء التغذية وبالتالي في ارتفاع مستوى الوفيات. ومن الأهمية بمكان وضع حد لهذه الحالة المأساوية لشعب أنغولا، الذي تعشم بأن انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أسفرت عن مستقبل من السلم والأمن والتنمية.

وكأن هذا لم يكن كافيا، تقوم يونيتا بتعويق امدادات الإغاثة، وتهاجم بانتظام وباستمرار طائرات برنامج الأغذية العالمي، كما حدث مؤخرا في محافظة مالانغي، حيث هوجمت طائرات برنامج الأغذية العالمي في ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ أيار/مايو أثناء قيامها بمهمة لإيصال المعونة الإنسانية الى سكان هذه المنطقة. وبالاضافة الى ذلك، شرعت يونيتا في مهاجمة مرافق التخزين لسرقة امدادات الإغاثة التي توزعها بعد ذلك على قواتها.

نتيجة لهذا النوع من الأحداث، قررت الحكومة بتاريخ ٢١ أيار/مايو أن توقف مؤقتا الرحلات التي تقوم بها طائرات المساعدة الانسانية إلى أن يعطي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ضمانات بأنه سيتخذ الإجراء اللازم لمنع ازهاق مزيد من الأرواح وتدمير الأصول المستخدمة في ايصال المساعدة الانسانية إلى أنغولا.

إن الحكومة الأنغولية تعرب عن عميق تقديرها للمجتمع الدولي على دعمه السخي، ولا سيما المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الأخرى التي لم تتردد في الاستجابة فوراً للمناشدة الصادرة عن الحكومة الأنغولية والأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الانسانية إلى الشعب الأنغولي.

وأود، بالنيابة عن حكومتي، أن أشيد بالجهود التي بذلها الأعضاء في هذا المجلس بغية إعداد مشروع القرار الذي يتعين اعتماده اليوم، حتى ولو كنا نفضل نصا يعبر عن الحالة الأنغولية على نحو أفضل.

أخيرا، علمنا ببالغ الأسف أن فريق يونيتا التفاوضي قد انسحب من طاولة المفاوضات مدعيا بأن قوات الحكومة تشن عمليات هجومية على مواقعه.

نود أن نسترعي انتباه هذا المجلس والمجتمع الدولي إلى هذا التصرف الذي يحاول افشال محادثات لوساكا لا سيما الآن بعد أن أوشكنا على التوصل إلى الاتفاق وبعد أن قبلت الحكومة اقتراح توسيع المصالحة الوطنية الذي تقدم به ممثل الأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على كلماته الرقيقة جدا التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل تناول المسألة الهامة جدا المعروضة على المجلس اليوم، أرجو أن تسمحوا لي أولا أن أثني، سيدي الرئيس، على الطريقة القديرة جدا التي أدرتم بها مداولات المجلس خلال شهر أيار/مايو الحالي. أود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير كيتنغ ممثل نيوزيلندا، على جهوده الناجحة جدا التي بذلها أثناء ترؤسه هذا الجهاز الموقر.

أعتقد أن الجميع يعلمون أن البرتغال وأنغولا تربطهما روابط خاصة جدا ومتينة جدا توحد الشعبين في بلدينا عبر المسافة التي لا تفصلنا سوى جغرافيا. وهذه الروابط هي في صميم الجهود التي تبذلها البرتغال من أجل المساعدة على إنهاء الحرب في أنغولا. إننا منخرطون في عملية السلم الأنغولية منذ البداية الأولى، من بيسيس إلى لوساكا. والبرتغال، بوصفها وسيطة أولا، والآن بوصفها عضوا في «ترويكا» البلدان المراقبة، تعمل إلى جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة من أجل مساعدة الأمم المتحدة على التفاوض على تسوية سلمية للصراع الذي لا يزال للأسف يعيث الدمار في أنغولا.

إننا ندين ادانة مطلقة القتال الدائر في أنغولا الذي لا يواصل عرقة المحاولات الانسانية الرامية إلى التخفيف من معاناة السكان فحسب، بل يخلف أيضا أثراً سلبيا على المفاوضات الراهنة. ويجب علينا أن نواصل السعي، من أجل الشعب بأسره، إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع.

ويجب علينا أن نعترف بأهمية أن أنغولا المتحدة والسلمية تمثل عامل تنمية للمنطقة وللقارة الافريقية بأسرها. ولقد شهدنا مؤخرا بزوغ جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية، وهذا التطور الايجابي بحد ذاته، مثل التطورات الأخرى في المنطقة، يبشر بالخير العميم. ولكن لا شك في أن التنمية والتقدم في الجنوب الافريقي سيعتمدان على النهاية الناجحة لعمليتي السلم في أنغولا وموزامبيق. حينئذ يمكننا أن نتطلع نحو مستقبل أكثر إشراقا لعالمنا. ويتعين علينا نحن في المجتمع الدولي أن نتحمل المسؤولية عن المساعدة في تحقيق ذلك.

إن دور الأمم المتحدة في هذه العملية حاسم. فالمنظمة، وبخاصة مجلس الأمن، لديها مسؤولية خاصة، ويجب علينا أن ندرك أهمية جلسة المجلس اليوم وأهمية قراراته. إن نهاية مفاوضات لوساكا باتت وشيكة، والسلم أصبح ممكنا. ويجب علينا أن نساعد من أجل أن يصبح حقيقة.

إن محادثات لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا طال أمدها وهي حساسة جدا، ولكن بفضل جهود العديدين قطعت شوطا بعيدا وتحقق تقدم حقيقي. ويمكننا القول بشيء من الأمل إن لم يكن من الثقة، بأن التسوية النهائية الشاملة أصبحت قريبة جدا. وفي هذا الصدد، نرحب بقبول الحكومة الأنغولية اقتراح الوساطة بشأن المصالح الوطنية، ونحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بشدة على الاستجابة للاقتراح نفسه بروح ايجابية مماثلة.

وسط جميع الجهود المنسقة الرامية إلى احلال السلم في أنغولا يقف، بلا شك، ميتر بيي، الممثل الخاصة للأمين العام، الذي أبقت حيويته الدؤوبة وقيادته الملهمة المحادثات والمفاوضات قائمة بين الطرفين على الرغم من جميع الصعوبات والعراقيل. ونحن نعتقد أن ميتر بيي يستحق إشادة خاصة جدا.

في هذه المرحلة، نود أن نؤكد على أهمية قيام جميع البلدان المجاورة والآخرين الذين لديهم مصالح في المنطقة بحشد جهودهم دعما لعملية السلم الأنغولية، ونحثهم على مواصلة الاسهام ايجابيا في جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يبقي المسألة الأنغولية قيد نظره بصورة دائمة لأنها مسألة تتطلب اهتماما خاصا في هذه المرحلة الحاسمة.

إن المجتمع الدولي، من خلال قرارات هذا الجهاز بالذات، أوضح تماما أن الحل الممكن الوحيد للصراع في أنغولا لن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات. ومن الأهمية بمكان أن يعترف الطرفان بذلك وأن ينخرطا في المحادثات من أجل تحقيق هذا الغرض. ومع ذلك، من الضروري متابعة العملية حتى النهاية، وإن ما أنجز فعلا ينبغي ألا يذهب سدى.

لكن المفاوضات لا يمكن اطالتها إلى ما لا نهاية له. ويجب على مجلس الأمن أن يرسل اشـــــارة واضحة وقوية إلى الطرفين مفادها أن المجتمع الدولي يتوقع منهما أن يتوصلا إلى الاتفاق في غضون فترة زمنية معقولة كي يتم تنفيـــــذ عملية السلم بأسرع وقت ممكن.

ويجب على المجلس، إذا لزم الأمر، أن يكون مستعدا للنظر في اعتماد إجراءات أخرى لو تطلبت الحالة ذلك. وفي هذا السياق، يجب على المجلس ألا يسمح بالتهرب من الامتثال الصارم للتدابير التي سبق أن اتخذها. فالخروقات الراهنة لهذه التدابير يجب عدم السماح باستمرارها لأنها، بالاضافة إلى كونها إهانة لسلطة المجلس، تؤثر سلبا في عملية السلم.

من جهة أخرى، صحيح أيضا أنه لو تم التوصل إلى اتفاق وعندما يتحقق ذلك، يجب أن يكون المجلس على استعداد لزيادة دور ووجود الأمم المتحدة في أنغولا منذ اليوم الأول، بغية كفالة أن ما تم اكتسابه على طاولة المفاوضات لن يخسر على الأرض بسبب انعدام الوسائل أو الافتقار إلى الالتزام من جانب المجتمع الدولي.

ولا يصح للأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤولياتها إزاء أي اتفاقات يمكن التوصل إليها في لوساكا، لذلك ينبغي لها أن تكفل إتاحة الموارد اللازمة للقيام على نحو فعال، منذ البداية، بمراقبة وكفالة تنفيذ التسوية الشاملة للسلم التي يتم التوصل إليها في محادثات لوساكا.

وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على ضمان أن السلم بمجرد تحقيقه في أنغولا، سوف يُغذى ويدعم من جانب المجتمع الدولي بحيث تصبح المهمة التالية لذلك البلد وشعبه هي مهمة تعمير أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح عليه، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن العالم يتوق الى تحقيق السلم. والشعوب في كل مكان ترغب في إثراء حياتها لا فقدانها؛ وهي ترغب في البناء لا التدمير. ونحن في هذا المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، عملنا لساعات طويلة لخدمة هذه التطلعات والنهوض بقضية السلم. وحيثما وجد أي أمل، لم نبخل بجهدنا؛ فنحن جميعا على استعداد لدعم صانعي السلام. بيد أننا للأسف وجدنا أن هدفنا المشترك هذا لا يتشاطره الجميع، ورأينا أن هناك أناسا ليس بيننا أحد منهم في هذه القاعة، على استعداد لتخضيب ترابهم الوطني بدماء ابنائهم وبناتهم. وقد حان الوقت لهم لكي يروا طريق الصواب.

وعلى الرغم من أمل السلم الذي أتاحته محادثات لوساكا، تكشف القتال وشُنت اعتداءات عسكرية جديدة. وبينما يواصل الطرفان المسؤولان محاولاتهما القائمة على العنف والتي ليس لها أي معنى لضمان تحقيق مزايا تكتيكية طفيفة، يعاني الملايين من الأنغوليين من الخطر المستمر للجوع والجراح والموت. ولسوف تستمر هذه الفظاعة إلى أن يتحلى قادة أنغولا بالشجاعة والشعور بالمسؤولية لتفضيل السلم على الحرب.

ولقد أسعدتنا الأنباء التي مفادها أن حكومة أنغولا قد قبلت الاقتراح الذي قدمته الوساطة. وننضم إلى الآخرين في حث "يونيتا" على أن تحذو حذوها، ونحن

نشدد على العبارات الواردة في مشروع القرار المطروح على المجلس الآن، التي تدعو كلا الطرفين إلى الانتهاء من وضع التفاصيل المعلقة. إن القرار المتروك لهما واضح؛ والاختيار الصحيح واضح أيضا.

إن مشروع القرار المطروح على المجلس يلفت نظر قادة أنغولا إلى أن صبر المجتمع الدولي قد بدأ ينفد. ونحن نثق بأنهم سيفهمون هذه الرسالة ويتجاوبون معها على النحو السليم. وأود أن أختتم كلمتي اليوم بنغمة تفائلية. إن الولايات المتحدة على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاق للسلم. ونتطلع أن يقوم قادة أنغولا بإتاحة هذه الفرصة لنا لكي نعمل معا لصالح مستقبل شعب أنغولا.

سيدي الرئيس، إذ تشرف مدة ولايتكم في رئاسة المجلس على الانتهاء، فلتعلموا مدى تقديرنا لجهودكم خلال شهر أيار/مايو الحالي. إن مسؤولياتكم كانت جسيمة، وقد اضطلعتم بها بشكل مشرف.

ولسوف نصوت اليوم مؤيدين مشروع القرار الحالي باعتباره وسيلة لحث الطرفين على الانتهاء بشكل ناجح من المفاوضات ووضع حد للعنف الذي يمزق أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذا وقت هام جدا بالنسبة لشعب أنغولا وحكومتها، وبالنسبة لسائر المعنيين بالحالة المأساوية السائدة في ذلك البلد الافريقي الشقيق الذي تربطه بالبرازيل علاقات وثيقة.

وترحب حكومتي ترحيبا حارا بالاستجابة الإيجابية من جانب حكومة أنغولا للمقترحات التي قدمتها الوساطة بشأن المصالحة الوطنية. ونحث بكل قوة يونيتا على أن تحذو حذوها. ويشجعنا هذا التطور ونأمل أن يتسنى لحكومة أنغولا ويونيتا، في موعد أقصاه نهاية حزيران/يونيه، الانتهاء من الاتفاق الذي يضع نهاية للحرب الأهلية التي ما فتئت منذ زهاء عقدين تُلحق الخراب بذلك البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر للسفير أفونسو فان دونيم "مبيندا" 'ممثل أنغولا' على بيانه الهام. إن كلماته تشكل دليلا إضافيا على التزام حكومته بهدف المصالحة الوطنية والتزامها بهدف السلم في نهاية المطاف.

خلال مداولات الأسبوع الماضي كان من حظ أعضاء مجلس الأمن استقبال ممثلي البلدان الثلاثة المراقبة التي قدمت إليهم معلومات مباشرة عن محادثات لوساكا. وإن الجهود الدؤوبة لهذه البلدان من أجل إحلال السلم أمر جدير بالثناء العاطر. كما نشكر كل الشكر السيد باي، الممثل الخاص للأمين العام، على دوره في تسهيل هذه المفاوضات. لقد أبدى السيد باي اخلاصا رائعا. وعمله في لوساكا كان حاسما في دعم عملية السلم في أنغولا، وينبغي أن يلقى أداؤه أسمى آيات العرفان.

وأود أن أجدد اعراب وفدي عن الامتنان لحكومة زامبيا على دعمها المستمر للمحادثات الجارية في لوساكا. وأن جهود البلدان الافريقية، وخاصة البلدان المنتمية للمنطقة دون الاقليمية، لا تزال أساسية لتعزيز السلم في أنغولا.

وقد رحبنا بصفة خاصة ببيان الرئيس نيلسون مانديلا مؤخرا، الذي أبدي فيه عزم بلاده على التماس السبل الكفيلة بالإسهام في عملية السلم الأنغولية. وموقفه هذا كرر الاعراب عنه هنا في الأسبوع الماضي النائب التنفيذي الأول لرئيس جمهورية جنوب افريقيا، السيد ثابو مبيكي. وفي تلك المناسبة أعرب وفدي عن أمله في أن يكون لتنصيب أول حكومة متعددة الأعراق ومنتخبة بطريقة ديمقراطية في جنوب افريقيا أثر مفيد للغاية على القارة بأسرها وخاصة في أنغولا وموزامبيق.

إن مشروع القرار المطروح علينا له معنى خاص. فهو ليس مجرد تمديد روتيني لولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. لقد أيد وفدي التمديد المحدود للولاية على افتراض أن محادثات السلم في لوساكا قد بلغت مداها وأن السلم قد أصبح أخيرا في المتناول. إن هذا التمديد لمدة شهر، في هذه اللحظة الهامة، يُعبر بوضوح عن الرغبة الحازمة للمجتمع الدولي في الانتهاء السريع من المفاوضات الجارية.

ونحن نتفق كل الاتفاق مع موقف الأمين العام في أن المسائل المتبقية المتصلة بالمصالحة الوطنية يمكن حلها بسرعة إذا سادت الواقعية والإرادة السياسية وحسن النية. بيد أنه لا يغيب عن مجلس الأمن أن أنغولا كان في الإمكان أن تكون قد نعمت بالسلم منذ فترة طويلة. ومنذ استئناف المفاوضات المباشرة، فإن حكومة أنغولا قد أبدت مرارا عزمها المتواصل على التوصل الى تسوية سلمية.

وفي مشروع القرار هذا، يوشك المجلس على أن يقرر أن يجعل باب الاختيار أمامه مفتوحا لتعزيز الجزاءات المفروضة حاليا، إذا لم تتعاون يونيتا في تنفيذ اتفاقات السلم والانتهاء بنجاح من محادثات السلم في لوساكا.

ويحدونا وطيد الأمل مع ذلك بأن تضطلع يونيتا بدور بناء. إن اهتمام الشعب الأنغولي بقضية السلم سيخدم على أفضل وجه إذا شاركت يونيتا مشاركة حاسمة في عملية السلم.

من الواضح لوفد البرازيل أن مشروع القرار المطروح أمامنا عصر اليوم يشكل محاولة حاسمة أخرى لتعزيز آفاق تسوية سياسية عاجلة وناجحة لأنغولا. وبالنسبة لوفدي ثمة عنصر أساسي في مشروع القرار هذا يتمثل في التأكيد على دعم المجلس لوجود دائم وفعال للأمم المتحدة في أنغولا لرعاية عملية السلم والتقدم بالتنفيذ التام «لاتفاقات السلام». وفي هذا الصدد، نشجع الأمين العام تشجيعا قويا على المضي في إعداد خطط الطوارئ لاتخاذ إجراءات فورية حال الاتفاق على التسوية السلمية.

سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار في توقع حقيقي بأننا، عندما سنعود لمسألة أنغولا، سنحول انتباهنا الى تحديد كيفية إسهام وجود موسع للأمم المتحدة على أفضل وجه في التسوية السلمية الشاملة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في الحالة السائدة في أنغولا. وبصورة عامة يبدو أن محادثات لوساكا للسلام ماضية في السبيل الصحيح، وطبقا للتقرير البالغ التفصيل الذي قدمه لنا الأمين العام اليوم، يمكن حسم المسائل المعلقة المتصلة بالمصالحة الوطنية إذا تناولتها حكومة أنغولا ويونيتا بواقعية وبالإرادة السياسية اللازمة.

ومع ذلك فإننا نلحظ بانشغال عودة ظهور العمليات العسكرية في جميع أرجاء أنغولا؛ وهي بالتأكيد ستؤثر على المفاوضات وستؤدي الى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة للشعب هناك. ولهذا فإننا نشاطر الأمين العام انشغاله إزاء العدد المرتفع من الضحايا المدنيين، ومعاناة السكان، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية، وجميعها أمور مهلكة بالنسبة للمجتمع الأنغولي.

ولذا فمن الأساسي أن يضع الطرفان في اعتبارهما أن السبيل الوحيد الذي يمكن التعويل عليه للخلاص من الصراع هو اللجوء الى الوسائل السلمية وعن طريق التفاوض. ومن ثم فإننا نحث حكومة أنغولا ويونيتا على وقف أعمال القتال على الفور.

إن الحكومة الأرجنتينية، كبلد يسهم بمراقبين عسكريين وبأفراد الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تتابع هذه الحالة عن كثب شديد، ويسرها أن المجتمع الدولي، كما يدلل مشروع القرار، لم يخفق في التزامه إزاء أنغولا. ولكن استمرار وتعزيز هذا التأييد مشروط بالتدليل الواضح على التصميم الصادق للطرفين على إقرار سلم دائم. وفي غياب هذا التصميم، سيذهب أي جهد من جانب المجتمع الدولي هباء لأن المسؤولية عن نجاح هذه العملية تقع على الطرفين أنفسهما.

وهذا هو السبب في أن مجلس الأمن، في مشروع القرار، يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا، قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا التي نمدها اليوم شهرا آخر، بشأن الإرادة المستمرة للطرفين في إحراز اتفاق، وبأن تؤخذ هذه الإرادة في الاعتبار في أي قرارات مستقبلية بشأن أنغولا.

إن استعداد الأمم المتحدة لزيادة وجودها عن طريق زيادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا واضح. ولكن أي زيادة كهذه يجب أن يسبقها اختتام ناجح لمحادثات لوساكا للسلام.

ويشيد وفدي بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا، ومنظمة الوحدة الافريقية وبعض الدول المجاورة، ولا سيما زامبيا، في محاولة لإيجاد حل للأزمة الأنغولية في أقرب وقت ممكن.

إننا نقدر أيضا الجهود الإنسانية المبذولة، ونحث الدول، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المضي في توفير المساعدة، والآن على الأخص، في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة الى المساعدة الإنسانية من مختلف الأنواع.

وقبل أن اختتم بياني، يناشد وفدي الطرفين مرة أخرى أن يختتما المفاوضات صوب إقرار السلم والعدالة في أنغولا الموحدة.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يعرب وفدي عن امتنانه العميق للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة وتقريره الدقيق بشأن التقدم المحرز في محادثات لوساكا وبشأن الحالة العسكرية والإنسانية في أنغولا.

ويشيد الوفد الرواندي أيضا بحكومة زامبيا، وبالدول المراقبة الثلاث، وبالبلدان في المنطقة دون الإقليمية وبالممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، وكذلك بموظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على جهودهم المستمرة الرامية الى تحقيق تسوية للحالة في أنغولا.

ونتقدم بشكرنا الخاص الى ممثلي الدول المراقبة الثلاث الذين تلطفوا بقبول الاجتماع مع أعضاء المجلس ومساعدتنا في نظرنا في الحالة الراهنة.

ويؤكد وفدي من جديد على الأهمية التي يعلقها على عملية السلم الجارية في أنغولا. وفي هذا الصدد، نلحظ مع الارتياح أنه منذ صدور آخر تقرير للأمين العام أحرز تقدم كبير في محادثات لوساكا بشأن المسائل المعلقة، ولا سيما تلك المعنية بالعملية الانتخابية.

بيد أن وفدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء المعدل البطيء للتقدم بشأن المسائل الأخرى، ولا سيما تلك المتصلة بالمصالحة الوطنية والولاية المستقبلية للأمم المتحدة في أنغولا، وهي مسائل لم يمكن تحقيق توافق في الآراء بشأنها بعد.

وفي هذا السياق، نأمل أن يبدي الطرفان المرونة اللازمة، وشعورا متعاظما بمسؤولياتهما، من أجل التوصل الى تسوية عاجلة تجعل حسم الأزمة الراهنة ممكنا.

وفي هذا الشأن نقدر الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أنغولا، التي قبلت بالمقترحات المطروحة من خلال الوساطة، أي الممثل الخاص للأمين العام والدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا، ونحث يونيتا على أن تتصرف بالمثل، ودونما إبطاء، لكفالة أن تصل محادثات السلام الجارية حاليا الى خاتمة ناجحة في القريب العاجل.

ولكن وفدي الذي يرحب بالتقدم المحرز في محادثات لوساكا مازال يشعر بالقلق إزاء استمرار القتال في جميع أرجاء أنغولا والخسائر الفادحة التي يسببها من الناحية البشرية والمادية على حد سواء.

وحيث أن أعمال القتال المستمرة تؤثر على إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها، ينضم وفدي الى مناشدة الطرفين بوضع حد نهائي لعملياتهما العسكرية. ويتعين على طرفي الصراع كذلك أن يكفا عن أي عمل قد يعوق توفير المعونة الإنسانية ويعرقل حرية حركة الموظفين الذين يقدمون المساعدة الإنسانية. ونرى أن تعاون الطرفين في هذا الشأن ضروري لأن السكان المدنيين في بعض الأماكن يقتربون من هاوية المجاعة نتيجة للافتقار السائد الى الأمن.

ومن ثم يناشد وفدي المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته من جميع الأنواع من أجل العمل على تلبية الحاجة الضخمة الى المساعدة الإنسانية. ووفدي الذي ما برح يؤيد عملية السلام في أنغولا يرحب بتأييد المجلس من جديد لتوسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا حالما تتم الموافقة على تسوية سلمية شاملة، ويلحظ بارتياح الأنشطة التخطيطية التي يضطلع بها الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا توقعا لمثل هذه التسوية.

وعلى ضوء هذا، سينضم وفدي الى الأعضاء الآخرين للمجلس في اعتماد مشروع القرار، الذي يمدد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه. وتأييدا لمشروع القرار، نشدد على أن هذا التمديد لولاية البعثة لشهر واحد لا ينبغي أن يفسر على أنه انفكاك للأمم المتحدة عن أنغولا بل، على العكس، بصفته خطوة رامية الى

تحقيق خاتمة ناجحة للعملية التفاوضية بأسرع ما يمكن.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن مشروع القرار المعروض على المجلس، والذي يؤيده وفد اسبانيا، يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لا أكثر. وفحوى القرار الذي يوشك المجلس على اتخاذه ينبغي تأكيده: إنه يعني أن المجتمع الدولي يفقد صبره بسبب إطالة أمد محادثات السلم في لوساكا واستئناف القتال في أجزاء مختلفة من اقليم أنغولا.

وفي الحقيقة، فإن الثقة تتأرجح بين أعضاء المجلس في إمكانية حسم المسائل المعلقة في محادثات لوساكا، وهي المسائل التي تتصل بالمصالحة الوطنية على أساس المقترحات التي تقدم بها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية. إننا نرحب بقبول حكومة أنغولا الرسمي لهذه المقترحات، ونحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على أن يحذو حذوها بأسرع ما يمكن.

وبعد شهر من الآن سينظر المجلس مرة أخرى، على أساس تقرير من الأمين العام، في وضع محادثات السلم في لوساكا والإرادة السياسية التي يبديها الطرفان من أجل تحقيق سلم دائم. ويجب أن يكون نظر المجلس في ذلك الحين شاملا، ويجب عليه، إذا اقتضى الأمر، تحميل المسؤولية للطرف الذي ينجم عن موقفه تأخير عملية كان ينبغي الانتهاء منها منذ وقت طويل.

إن تجدد التزام المجتمع الدولي الحالي والمستقبلي يتوقف، الآن أكثر من أي وقت مضى، على موقف الطرفين الأنغوليين وإرادتهما، وهذه الفرصة متاحة لهما اليوم في هذه المرحلة الأخيرة من عملية السلم يعد اختبارا لموقفهما وإرادتهما.

وتشعر اسبانيا ببالغ القلق إزاء الحالة العسكرية في الميدان، نظرا لانتشار القتال في جميع أنحاء إقليم أنغولا، مما يؤدي الى تدهور الحالة الإنسانية، ويضر بالمدنيين وإيصال المساعدة الغوثية. وعلينا ألا ننسى أن المئات من الأشخاص يموتون كل يوم كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإطالة أمد الصراع. وهذا سبب آخر يدعو للتذكير، كما يفعل مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه، بالتزام الدول جميعها بأن تمتثل امتثالا دقيقا بالتدابير المفروضة على يونيتا بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). ويحدونا الأمل أيضا في أن تقوم لجنة الجزاءات المعنية بالتحقيق اللازم في المزاعم التي قدمها اليوم ممثل أنغولا.

إن الشعب الأنغولي بحاجة الى جهود المجتمع الدولي لتضميد جراح الحرب. ولذلك فإننا نولي أهمية خاصة للوساطة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية - البرتغال والولايات المتحدة والاتحاد الروسي - وكذلك منظمة الوحدة الافريقية والبلدان المجاورة، ولا سيما زامبيا. إننا نشجعهم على مواصلة انتهاج هذا الطريق، ومضاعفة جهودهم في هذه المرحلة النهائية من محادثات لوساكا، لتعود أنغولا أخيرا الى الدرب الذي يفضي بمنطقة الجنوب الافريقي بأكملها الى جادة السلم والمصالحة والإعمار والتنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/628، بصيغته المنقحة شفويا، في شكله المؤقت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، بالإجماع بوصفه القرار ٩٢٢ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوت وفد بلادي لصالح القرار ٩٢٢ (١٩٩٤)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة

الثانيـــــة للتحقق في أنغولا لمدة شهر واحد، أي لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن الأهمية التي يعلقها على اختتام الطرفين للمفاوضات بين حكومة أنغولا ويونيتا، التي بدأت قبل أكثر من ستة أشهر. ونحن نفهم أن هذه المفاوضات قاربت على الانتهاء. كما نفهم أن نقاط النقاش الأخيرة المتبقية تتسم بصعوبة خاصة، لأنها تتعلق بمشاركة يونيتا في الحكومة وإدارة البلاد. ويسرنا أن الحكومة الأنغولية قررت اليوم قبول مقترحات الممثل الخاص للأمين العام من أجل التوصل الى اتفاق قريب.

وتود فرنسا أن تهنئ السيد بلوندين بيي والدول الثلاث المراقبة في المفاوضات على جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق هذه النتيجة. ونحن نأمل الآن أن تدرس يونيتا هذه المقترحات بسعة صدر وبرغبة في التوصل الى تسوية. ونحن ننتظر باهتمام التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع قبل نهاية شهر حزيران/يونيه.

وتأمل حكومة بلادي في أن تبرهن حكومة أنغولا ويونيتا، في هذه اللحظة الحاسمة، على شعورهما بالمسؤولية من خلال التوصل الى اتفاق تام وأكيد يمكن تنفيذه على وجه السرعة. ولهذا السبب نطلب الى الطرفين أن يوقفا، في أقرب وقت ممكن، أعمال القتال التي استؤنفت في مختلف أجزاء البلاد، مما يعيق بصورة خطيرة إيصال المساعدة الإنسانية.

إن المجلس، باتخاذه القرار ٩٠٣ (١٩٩٤) بتاريخ ١٦ آذار/مارس الماضي، أبدى استعداده لمرافقة عملية السلام في مرحلتها الأولية إذا كان هناك اتفاق راسخ بين حكومة أنغولا ويونيتا، وهذا الاستعداد تم التأكيد عليه مجددا في قرار اليوم. وإن بلادي، من جانبها، لن تتردد في إعادة النظر في وجود الأمم المتحدة وفي وزع المزيد من «الخوذات الزرقاء» إذا لم يتمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق.

لقد اتخذ المجلس في الأسبوع الماضي قرارا برفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا. وقبل سنوات ساعد ناميبيا في نيل استقلالها. وقريبا ستعقد انتخابات في موزامبيق نأمل أن تضع نهاية لانقسام ذلك البلد الذي مزقته الحرب طويلا. وهكذا شهد الجنوب الافريقي في السنوات الأخيرة تطورات هامة ستعضد استقراره وتقدمه. ولهذا فإن فرنسا تدعو أنغولا، المنتمية الى نفس المنطقة، الى عدم تجنب هذه العملية التاريخية.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن القرار الذي اتخذناه للتو بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا يبين أن المجتمع الدولي يود أن يواصل جهوده من أجل الاستعادة المبكرة للسلم والاستقرار في أنغولا كيما تعود الفرحة الى الشعب الأنغولي مرة أخرى.

منذ بدأت محادثات السلم في لوساكا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، توصل الطرفان الأنغوليان الى اتفاقات حول عدد من المسائل العسكرية المعقدة وإلى حل جزئي لمسألة المصالحة الوطنية. وهذه تطورات مشجعة. ولكن ظلت المسألة الأنغولية دون حل، ومضت ستة أشهر منذ بداية محادثات السلم في لوساكا. ومع ذلك لم يتمكن الطرفان، لأسباب مختلفة، من إزالة العقبة الأخيرة ووضع نهاية للكارثة في أنغولا، وهي كارثة من صنع الإنسان.

إن وفد الصين يرى أن المفتاح لإيجاد حل مبكر ولائق للمسألة الأنغولية يكمن في أيدي الطرفين الأنغوليين ذاتهما، اللذين ينبغي لهما أن يفهما أن صراعهما لا يمكن حسمه بالوسائل العسكرية، وأنه يجب عليهما أن يبديـــا الإرادة السياسيـــة الضرورية وأن يتخـــذا موقفـــا عمليا ومرنا في مفاوضاتهما لتحقيق صالحة وطنية مبكـــرة وتسوية المسائل ذات الصلة.

إن تصويت الوفد الصيني بالتأييد يدل على إننا سنواصل، كما كان عهدنا دوما، دعم عملية السلم الأنغولية بتعاطف عميق مع معاناة الشعب الأنغولي. وفي غضون ذلك، يحدونا الأمل أيضا في أن يوجه هذا القرار رسالة واضحة الى الطرفين المعنيين بأن الوقت يجري بسرعة، وأن عليهما أن يعملا من أجل مصلحتهما الوطنية وبالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وأن يوقفا فورا جميع الأعمال العسكرية وينفذا على نحو شامل "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك لتهيئة ظروف مؤاتية لإبرام اتفاق مبكر وشامل

بشأن المصالحة الوطنية واستعادة السلم والاستقرار في أنغولا.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اتخذناه توا يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهر واحد فقط. وهذه الخطوة غير العادية تعبر عن رأي المجلس الحازم والاجماعي بأنه بات من الملح الآن للأطراف أن تتوصل الى تسوية شاملة للأزمة الأنغولية. لقد تم تحقيق تقدم كبير حتى الآن، وأننا نشيد بالطرفين وبالممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة على جهودهم.

أما المسألة الكبرى المعلقة، أي المصالحة الوطنية، فما برحت فعلا قيد المناقشة منذ عدة شهور. وهذا المجلس يؤيد تأييدا تاما جهود الممثل الخاص وجهود ممثلي الدول المراقبة من أجل ايجاد حل لها. وإننا نرحب ترحيبا حارا بقبول حكومة أنغولا دون تحفظ المقترحات التي قدموها إليها. ونطالب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يحذو حذوها على وجه السرعة، وذلك كي يتم التوصل الى اتفاق بشأن خطة لتسوية شاملة قبل نهاية شهر حزيران/يونيه.

ونذكر الطرفين بأنه بالرغم من أن المجلس قد أعلن مرة أخرى استعداده من حيث المبدأ للنظر في توسيع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواها السابق في حالة التوصل الى اتفاق في لوساكا، فإن صبر المجتمع الدولي ليس بلا حدود. فإذا لم يتم التوصل الى تسوية مع نهاية شهر حزيران/ يونيه، فإن المجلس سيضطر الى إعادة النظر في مستقبل دور الأمم المتحدة في أنغولا. وأن يونيتا، لدى النظر في استجابتها لهذا القرار، يجب ألا يغيب عن بالها أن المجلس قد أكد مجددا، في القرار، استعداده للنظر في اتخاذ تدابير اضافية في أي وقت ضد يونيتا إن لم تتعاون بنية حسنة في الجهود المبذولة لتحقيق حل سلمي.

إننا نتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام تجاه تجدد القتال في أنحاء أنغولا، والذي أدى الى استمرار الخسائر الفادحة في الأرواح وتدمير الممتلكات، والى زيادة صعوبة توزيع الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة اليها، وترك أثرا سلبيا على المحادثات في لوساكا. تشير التقارير الى أن القتال تواصل خلال نهاية الأسبوع في كويتو ومالانجي وهوامبوا مما أدى الى وقوع المزيد من الاصابات وتوقف معونات الإغاثة الجوية. إن المجلس، في قراره ٩٠٣ (١٩٩٤)، الذي اعتمد قبل شهرين، طالب بوقف جميع الأعمال العسكرية الهجومية. ومما يؤسف له أن الطرفين لم يمتثلا، ولهذا كرر المجلس طلبه في القرار الذي اعتمد للتو. ويجب الانصياع له الآن فعلا. فالقتال المتواصل لا يبشر بالخير بالنسبة لنظر المجلس في دور الأمم المتحدة في المستقبل في مجال تأييد خطة التسوية الشاملة التي نأمل أن ينجزها الممثل الخاص في نهاية شهر حزيران/يونيه.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر الاتحاد الروسي بالقلق العميق حيال الوضع العسكري والسياسي والانساني المعقد في أنغولا. ولقد أثار هلعنا أنه في المفاوضات التي جرت في لوساكا، طال أمد الاتفاق بشأن المسائل المتصلة بالمصالحة الوطنية لأكثر من شهرين؛ وهذا أعاق التقدم باتجاه ابرام اتفاق شامل للسلم.

ولهذا فإن روسيا تود الآن أن تعرب عن عظيم ارتياحها فيما يتعلق بالرد الايجابي لحكومة جمهورية أنغولا على مقترح الحل الوسط الذي قدمه الوسيط. ونعتقد أن هذه الخطوة تشكل الأساس اللازم لإيجاد حل للمسائل المتبقية المدرجة في جدول الأعمال خلال الفترة الزمنية القصيرة الآن، وتحقيق تسوية سياسية ناجحة للأزمة الأنغولية.

ومن الأهمية بمكان الآن أن تحذو يونيتا أيضا حذو هذا المثال الايجابي.

إن الاتحاد الروسي أيد القرار المتعلق بأنغولا الذي اعتمده مجلس الأمن للتو، والذي ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهر واحد. ونرى أن القرار يرسل الى الطرفين الأنغوليين إشارة واضحة للغاية بضرورة أن تدلل فورا في المفاوضات الجارية في لوساكا، والتي دخلت الآن مرحلة حاسمة، على الإرادة السياسية اللازمة وأقصى درجات المرونة من أجل ابرام اتفاق سلم شامل على نحو سريع.

وهذا سيمكن مجلس الأمن من أن يعد بطريقة مناسبة سبيلا ملائما لاتخاذ المزيد من الاجراءات. فلا يمكننا أن نسمح لعملية التسوية السلمية في أنغولا أن تراوح مكانها، ناهيك عن السماح بتدهورها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن مجلس الأمن أكد مجددا وبشكل قاطع في قراره إمكانية اعتماد تدابير اضافية ضد يونيتا لأن الأعمال التي تقوم بها الآن ستقرر الى حد بعيد الإبرام السريع والناجح للعملية التفاوضية واقامة سلم ووئام دائمين في أنغولا.

في ضوء التقارير التي يجري تلقيها بشأن انتهاكات الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على ايصال الأسلحة الى يونيتا - والوقائع التي وردت هنا في بيان ممثل أنغولا في هذه الجلسة تثير لدينا أبلغ القلق - نرى أن هناك حاجة لزيادة عمل لجنة مجلس الأمن التي انشئت بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، والوقائع التي أشار اليها ممثل أنغولا يجب أن تصبح موضوع دراسة متأنية من جانب تلك اللجنة.

وروسيا من جانبها، وهي تعمل مع البلدين الآخرين المراقبين للمفاوضات، ومع الممثل الخاص للأمين العام، تنوي أن تفعل كل ما بوسعها لضمان نجاح المفاوضات في لوساكا بصورة سريعة، وتحقيق تسوية سياسية للنزاع الأنغولي على أساس اتفاقات بيسيس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل نيجيريا.

إن الحالة في أنغولا، من حيث علاقتها بعملية السلم الجارية تقف الآن في مفترق طرق. وقد حان الوقت فعلا لاتخاذ قرار ، ولا يمكن ارجاؤه أكثر من ذلك. فلم يتضح في أي وقت مضى أكثر من الآن أنه لكي تسير عملية السلم قدما يجب على الطرفين في أنغولا - وخاصة يونيتا - أن يظهرا قدرا أكبر من المرونة والواقعية والإرادة السياسية في محادثات لوساكا.

وهذا أساسي للانتهاء على نحو ناجح من جميع المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية - وهي آخر المسائل الجوهرية التي تعيق ابرام اتفاق عام للسلم. فالتكاليف الانسانية والمادية المترتبة على المماطلة والتأخير بسبب الاختلافات على الوظائف وتوزيع المناصب الوزارية لم يعد لها ما يبررها. لقد حان الوقت لأن يسمح الزعماء للأناس العاديين في أنغولا بأن يتمتعوا بحقوقهم المشروعة في السلم والتنمية.

وفي حين نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/1004/611)، فإن حكومة نيجيريا تشعر بالقلق الشديد حيال تجدد العمليات العسكرية في جميع أنحاء اقليم أنغولا، الأمر الذي لم يساعد في بناء الثقة والنوايا الحسنة اللازمة للتعجيل بعملية التسوية السياسية. وفي رأينا، أن عقودا من المواجهة العسكرية يجب أن تكون كافية لإقناع الأطراف في أنغولا بأن من العقم حقا مواصلة السعي وراء حل عسكري لهذا الصراع. فالمشهد المرعب، الذي وقع في ١٩ نيسان/أبريل، والذي أشار اليه الأمين العام في تقريره، حيث جرى قصف مطار مالانجي بصورة متواصلة بينما كانت طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تفرغ حمولتها من إمدادات الإغاثة الانسانية، لم يكن فحسب صفعة للجهود الانسانية النبيلة في أنغولا وانما كان أيضا محاولة لتصعيد حدة انعدام الأمن بصورة عامة وزيادة مصاعب ومعاناة الشعب في ذلك البلد.

ويعكس التقرير الحالي للأمين العام بشكل صحيح الحالة الانسانية الخطيرة في أنغولا بثلاثة أبعاد رئيسية. أولا، بينما تستمر الحالة الانسانية في التحسن في المناطق التي ما برحت تتلقى المعونة الغذائية والطبية وغيرها من أشكال المساعدة الغوثية على مدى الأشهر الأربعة إلى الستة الماضية ما زالت هناك حاجة تدعو إلى تقديم امدادات غوثية كبيرة بشكل منتظم وملموس لمواصلة التحسن. ثانيا، يلزم زيادة الزخم تلبية لاحتياجات المناطق التي تتواصل فيها الأنشطة الانسانية ولكن يعوقها إلى حد كبير انعدام امكانية الوصول إليها بالطرق البرية وغير ذلك من القيود السوقية. ثالثا، يجب على وجه الاستعجال تلبية الاحتياجات الانسانية في المناطق التي جرى تقييمها مؤخرا درءا للمجاعة في تلك المناطق.

إن القرار الذي اتخذناه لتونا والذي صوت وفدي لصالحه يمثل جهدا بناء من جانب المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع في أنغولا ولتيسير عملية السلم. وتجدر الاشارة إلى ثلاث نقاط في القرار. أولا، ان الأمم المتحدة بتجديدها ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تؤكد اهتمام المجتمع الدولي

الثابت بأنغولا، ولكن المجتمع الدولي، بتمديده تلك الولاية لفترة شهر واحد بدلا من فترة الأشهر الثلاثة التي أوصى بها الأمين العام، يشدد على أن الوقت لم يعد في صالح الأطراف في أنغولا، ومن ثم حان الوقت كي تعمل بشكل بناء وحاسم تحقيقا لتسوية سياسية سريعة للصراع فيما بينها.

ثانيا، في حين أن القرار يؤكد من جديد الاستعداد للنظر فورا في أي توصيات يقدمها الأمين العام لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا في حالة التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في محادثات لوساكا، فإنه يبرز اعتزام مجلس الأمن إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل في لوساكا إلى اتفاق بشأن السلم قبل انقضاء الولاية الممددة للبعثة.

ثالثا، بالاضافة إلى أن مجلس الأمن يشجب تدهور الحالة الانسانية في أنغولا ويدين الأعمال التي تعرض للخطر جهود الاغاثة الانسانية وجميع الأعمال التي يكون من شأنها عرقلة انتقال الاغاثة الانسانية وموظفي الاغاثة الانسانية بحرية ودون قيد، فإنه يناشد بقوة جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم على وجه السرعة المزيد من المساعدات إلى أنغولا من أجل تلبية الاحتياجات الانسانية المتزايدة.

ولا يسعنا أن ننهي هذا البيان دون أن ننضم إلى الأمين العام الذي يشيد في تقريره بالجهود التي لا تعرف الكلل، ويثني على تلك الجهود التي تقوم بها الدول المراقبة الثلاث والممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيّي، وكبير المراقبين العسكريين للبعثة، اللواء كريس غاربا. فقد أسهمت جهودهم إسهاما كبيرا في إتاحة فرصة للسلام في أنغولا، وإن كانت لم تتحقق بعد.

أخيرا، يثني وفدي على حكومة أنغولا لتنازلاتها وعروضها الجديدة الجريئة التي قدمتها ليونيتا والتي اطلع المجلس عليها توا باستفاضة الممثل الدائم لأنغولا. ونأمل أن تستجيب يونيتا على نحو ايجابي لهذه العروض الأخيرة التي تقدمت بها الحكومة، وأن تسهم بالتالي في تيسير خاتمة سريعة لمحادثات السلم في لوساكا. ان أنغولا، البلد الشقيق الذي تضع فيه نيجيريا ثقة كبيرة، بحاجة ماسة إلى تحقيق السلم والبدء في أقرب وقت ممكن ببرنامجها لاعادة البناء والتعمير والتنمية. وبلدي على استعداد الآن، كما كنا في الماضي، لمساعدة أنغولا على العودة إلى طريق بناء الأمة.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥